داعياً الهيئة الى الاهتمام بشؤونها الخاصة

اتحاد شركات السفر والسياحة يتصدى لاجراءات هيئة السياحة

بغداد/ يحيى الشرع

اكد رئيس اتحاد شركات السفر والسياحة في العراق قحطان العزاوي باللائمة على هيئة السياحة لاهمالها تطوير الواقع السياحية وانشغالها بامور جانبية لا تمت بصلة الى عملها.

وقال العزاوي لـ(الندى) لقد فوجئنا بتوجيه كتاب الينا معنون من قبل هيئة السياحة بتعيين رئيس واعضاء للاتحاد وعلى مزاج الهيئة وبتدخل غير مبرر وتعارضه كل القوانين خاصة ونحن منظمة تتمتع باستقلال اداري ومالي بموجب المادة (14) من القانون (49) وليس لنا اية ارتباطات مع المؤسسات الرسمية ويحكمنا نظامنا الداخلي الذي اقرته الهيئة العامة للشركات واضاف لقد استبشرنا خيرا بعد اسقاط نظام صدام وتخلصنا من الدكتاتورية والتعسف وكنا نتصور ان الشعارات التي رفعت من قبل الائتلاف ومجلس الحكم حقيقة إلا اننا فوجئنا بان ليس لها فعل وما دلل عليها كتاب هيئة السياحة في تعيين رئيس واعضاء جدد للاتحاد وبشكل يتقاطع مع القرار (3) لمجلس الحكم الذي يقضي بان تكون الانظمة الداخلية والقوانين هي الاساس في العملية الانتخابية في مؤسسات المجتمع المدني وليس بالتعيين من قبل الوزارات والمؤسسات والمولين وناشد مجلس الحكم بمراقبة.. تطبيق قراراته على ارض الواقع داعيا هيئة السياحة الى الاهتمام بتطوير الواقع السياحية التي لاقت الاهمال لأن من يقودها في زمن نظام صدام كان عسكرياً ومع الاسف ان الذي يقودها الآن عميد عسكري متقاعد متمنياً ان تأخذ الكفاءات والخبرات مكانها الحقيقي

حسب الحسوبية والنسوبية فضلاً عن ان الهيئة لم تحرك ساكناً نحو تنظيم عملية دخول الجامع السياحية الى العراق خاصة والوضع الامني يتطلب هذا التنظيم وإذا عرفنا ان شركة نسيم الصبح التابعة لاحدى المؤسسات الايرانية مازالت تواصل عملها في تسيير الزوار الايرانيين الى العراق وما يحققه لها ذلك من مردودات مالية مباشرة او من خلال فرض التعريفة الكمركية.

ودعا الى ضرورة ان يولي مجلس الحكم وسلطات الائتلاف اهتماماً خاصاً بالحركة السياحية في العراق واعادة تنظيم الواقع السياحية في بغداد والمحافظات كونها تحقق مردودات مالية جيدة علاوة على كونها تعرض فرص عمل كبيرة للشباب.

خضير الحميري

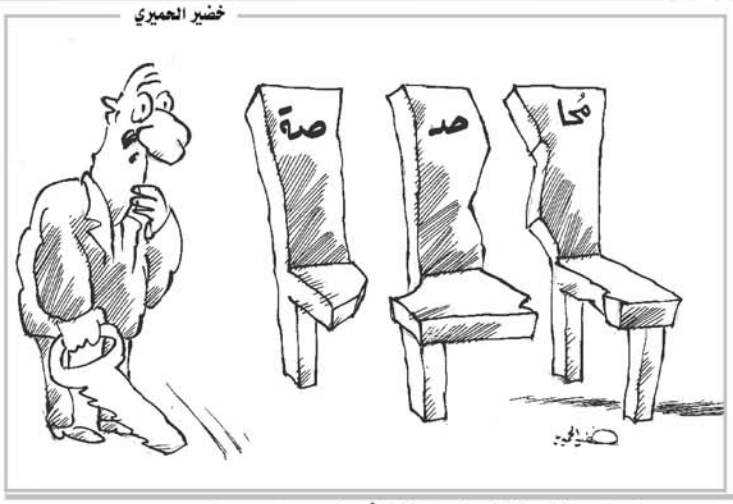

(المدى) تحضر ندوة تطوير الانتاجية في وزارة التجارة

وزير التجارة يؤكد الدور القيادي للقطاع الخاص في العملية التجارية والتمويلية

- مدير الشركة العامة للسيارات: مطلوب ان تكون وكالاً للشركات العالمية
- المدير العام للاسواق المركزية: مقبلون على اعادة تشغيل الاسواق الحكومية
- المدير العام للانشائية: مستعدون لتجهيز وزارة الاعمار والمواطنين باحتياجاتهم

بغداد/ كريم جاسم السوداني

بحضور وزير التجارة الدكتور علي عبد الامير علاوي بحثت دائرة تطوير القطاع الخاص في وزارة التجارة بالتنسيق مع مستشارية الوزارة في مستقبل ثلاث شركات تابعة للوزارة وهي (الشركة العامة لتجارة السيارات والكائن) و (الشركة العامة للأسواق المركزية) و((الشركة العامة لتجارة المواد الانشائية)) وشارك في النقاش ممثلون عن وزارة التخطيط والتعاون الانمائي والبنك المركزي العراقي وممثلي لجامعات لحكومية والاهلية فضلاً عن ممثلي عن اتحاد الغرف التجارية والصناعية واتحاد رجال الاعمال ومكاتب CPA في الوزارة والقطاع الخاص.

السيد وزير التجارة اكد في الندوة ضرورة ان يأخذ القطاع الخاص دوره القيادي في العملية التجارية وكذلك العمليات التمويلية وتشجيع المؤسسات التجارية والصرفية وأن سياسة الدعم من قبل الدولة أصبحت لا مكان لها في ظل السياسات المستقبلية.

بدائل مختلفة

وعلى صعيد متصل عرض المدير العام للشركة العامة لتجارة السيارات والكائن عبد الكريم نوري ورقة عمل الشركة التي دارت حول امكانية الشركة وموجوداتها إضافة إلى سياسة الشركة وكيفية تسخيرها من قبل النظام السابق لأغراض لم تكن في مصلحة الوطن العراقي ومن ثم عجزها عن تحقيق أهدافها مما

أدى إلى فشلها وتحملها أعباء مالية كبيرة بسبب البطالة المقنعة والشركة كبيت خبرة في مجال تخصصها لأكثر من 40 سنة.

من جانبه طرح المدير العام لتجارة السيارات بدائل مختلفة بخصوص توجهات الشركة المستقبلية أما أن تصبح شركة وكيله لأحدى أو لعدد من الشركات العالمية أو أن تصبح شركة مساهمة مع القطاع الخاص.

وفي مداخلة للسيد الوزير قال: أن الوزارة طلبت مرات عدة أن يتقدم القطاع الخاص بمبادرة في هذا المجال لغرض التقدم بمشروع استثماري لاستغلال الامكانات التي تمتلكها الشركة العامة للسيارات من ساحات مخزنية أو كراجات فضلاً عن الخبرة الفنية لأعمال الصيانة التوفر لذلك الشركة من مهندسين وفنيين وعمال الا انه حتى الآن لم

وفي السياق نفسه عرض المستشار في وزارة التجارة الدكتور باسم حلمي ورقة عمل الشركة العامة للأسواق المركزية من خلال أعطاء نبذة تاريخية عن الشركة وعن الاسواق التابعة لها والساحات الخزنية لها اضافة إلى البدائل المطروحة لمستقبل تلك الاسواق وأن بعض هذه الاسواق مقبلة على إعادة البناء والتشغيل.

اساليب متعددة للاستثمار

وبين وزير التجارة أن هناك عدة أساليب لأستثمار تلك الاسواق وبالطريقة التي تخدم السياسة التجارية الجديدة والتخلص من سياسة الدعم بمختلف أشكالها والتأكيد على ضرورة مبادرة القطاع الخاص بأحتلال موقعه القيادي في

وقدم لمدير العام للشركة العامة لتجارة المواد الأنشائية (عادل عبد الله) ورقة عمل الشركة استعرض فيها أمكانية الشركة بصورة عامة سواء موجداتها الثابتة أو أرصدتها وفي استمرارها في التطوير على مدى فترة تزاوح بين 2-3 سنوات واوضح أن الشركة على استعداد لتزويد المواطنين بالمواد الانشائية وتأمين خطة وزارة الإسكان والإعمار من هذه المواد. مشيراً الى أن السياسة المستقبلية للشركة هي الاعتماد على تسويق أنتاج معامل المواد الانشائية في الدول المجاورة لاسيما بعض الدول المجاورة مثل (الكويت والسعودية) كذلك إعادة التوزيع الجغرافي لبعض فروع الشركة في محافظات العراق ومحاولة استغلال بعض الساحات الخزنية لها عن طريق تأجير قسم منها والاستفادة من عوائدها.

هذا وقد أيد الوزير أتجاه اعطاء القطاع الخاص دوراً قيادياً في هذا المجال وبين أن ما يسمى (الامن الاجتماعي) من خلال توفير المواد الانشائية للمواطنين ممكن أن يكون عن طريق القطاع الخاص أيضاً.

من ناحية اخرى دعا المدير العام لدائرة تطوير القطاع الخاص في وزارة التجارة الى التفاعل لجادمع توجهات الوزارة بدعم القطاع الخاص وتقديم المقترحات الى لجنة دعم هذا القطاع لشكلة برئاسة وزير التجارة.

هذا ما دار في المؤتمر الاول لانعاش الاهوار في ميسان

عضو الانتقالي عبد الكريم المحمداوي يدعو إلى إنشاء وزارة للاهوارتعني بتطويرها

مواطنون من الاهوار يطالبون بايصال الخدمات إلى مناطقهم

ميسان/ محمد الحمراني

انعقد في مدينة العمارة للمؤتمر الأول لأنعاش الأهوار.. وهو المؤتمر الاول في العراق، يتناول عبر محاور مشاكل مجتمع الأهوار، ولقد ابتدأ بكلمة لعضو مجلس الحكم عبد الكريم المحمداوي، الذي تحدث عن قضية الاجتماعية والبطولية التي يحملها ابناء هذا المجتمع وأشار إلى الجانب النضالي لسكان هذه المنطقة بعد انتفاضة عام 1991 حين هاجمت خمس فرق عسكرية بقيادة (عبد الواحد شنان ال رباط) اجزاء واسعة من الأهوار مما ادت الى مواجهات عديدة استخدمت فيها قنابل (النابالم) وكان ذلك في يوم 1992/5/21 مما ادت إلى استشهاد (24) مواطنا في قرية واحدة وتمكنت التشكيلات المعارضة من اسقاط شنان ال رباط وعصابته بجروح بالغة.

ودعا الشيخ المحمداوي الى ضرورة التحقيق مع بعض المخططين لجريمة تجفيف الاهوار خاصة الذين مازالوا يمارسون عملهم في وزارة الموارد المائية مؤكداً ضرورة انشاء وزارة تحت تسمية وزارة الاهوار.

بعد ذلك قرأ الدكتور حميد حسن طاهر دراسة تناولت بعض الجرائم التي تسببت بها عملية تجفيف الاهوار ثم القى الباحث جاسب الرسومي دراسة مقترحات لحل بعض مشاكل المنطقة.

- سكان الأهوار يتحدثون-

ثم تكلم بعض سكان مناطق الأهوار منهم (عيسى الناجي، علي حسين العكر، حسين الأزرقي) وكانت اغلب الكلمات تتحدث عن المشاكل التي يتعنون لخلاص منها والوصول الى واقع افضل في ظل التغيير وما طرح كان يذكر البعض أن سكان هذه المناطق تحملوا الكثير من الأضطهاد ولم تشملهم اي عمليات تعاش او دعم وطالبوا بأن تبنى مناطق الأهوار على وفق طراز مشابه للمناطق السياحية في العالم.

ثم قرأ الدكتور علي فرحان كلمة عززت ما طرح بصيغة علمية تسعى لدمج هذا التجمع مع ما يطرح في مؤسسات المجتمع المدني. ثم عرض الدكتور عزام الخبير في منطقة الأهوار مجموعة من الصور للمنطقة عبر الأقمار الصناعية والتي تبين مراحل التجفيف مشيراً الى الجفاف المتوقع في السنوات القادمة والذي سيزال العالم بأجمعه وستكون الاهوار من ضمن المناطق المتأثرة وتوقع بأن الاهوار ستعتمد مستقبلاً على نهري الكارون والكرخه وطالب بتوقيع اتفاقية مع تركيا للمحافظة على الواردات المائية.

- المياه والأنعاش -

ضيف المؤتمر الدكتور ذياب ممثل وزير الموارد المائية والذي اجاب على بعض الاستفسارات التي وردت في البحوث وفي كلمات البعض ومنها تلك التي طالبت بمحاكمة المالكات لمساهمة في عملية تجفيف الأهوار واكد أن الجهد الهندسي العسكري هو الذي تبنى هذه العملية بتاريخ 1991/5/27 من خلال مد السدة ترابية داخل الأهوار ثم تحدث عن خطة التجفيف التي نفذت بتاريخ 1991/3/9 وبأشراف مباشر من هيئة التصنيع العسكري السابقة واضاف: إن انعاش مناطق الاهوار لا يتجسد بوجود المياه فقط ولكن في رفع المستوى الصحي والتعليمي او ما يسمى بالبنية التحتية وقال: إن خطة وزارة الموارد المائية تتطلب فترة خمس سنوات وهذا ما اثار لغطاً داخل القاعة. وفي نهاية المؤتمر قرأت توصيات باسم المؤتمر.

وحضر فعاليات المؤتمر المحافظ رياض ماهود حطاب والسيدة (مولى) ممثلة السفير بول بريمر في ميسان وادار اللقاء الباحث ابو مسلم الساعدي.

مدير مكتب إدارة برنامج اعمار العراق لـ (المدى)

البرنامج سيشرف على صرف 18.400 مليار دولار.. ويوفر الآلاف من فرص العمل

اعمار البنى التحتية في جميع القطاعات تحتل المرتبة الاولى ويصل لها (12.600) مليار دولار

بغداد- جبار بجاي

قال مدير ادارة برنامج اعمار العراق الادميرال دي ويفيد ناش ان اعادة البنية التحتية في العراق هي مهمة ليست سهلة إنها كبيرة وعظيمة وتحتاج الى المزيد من الاموال والجهود لانجازها ونقل العراق الى مصاف الدول المتقدمة وهو بلد يستحق هذه المنزلة.

فريق عمل متكامل

وقال في تصريح صحفي لـ (الندى) إن برنامج إعادة اعمار العراق والذي ستتم المباشرة به قريباً على نطاق وسع يوفر الآلاف من فرص العمل للعراقيين العاطلين عن العمل اضافة إلى زج ثنات من المقاولين الثانويين والشركات العراقية للمشاركة في اعمار بلدهم العراق حيث يتولى برنامج اعمار العراق والاشراف على صرف مبلغ (18) مليار و (400) مليون دولار امريكي والخصص من قبل الكونغرس الامريكي لدعم عملية اعادة تأهيل البنية التحتية في العراق التي عانت كثير أمن انظام السابق.

واوضح أن فريق عمل على قدر كبير من الخبرة والدراية تم تكفيله بادارة هذا البرنامج معنا حيث هناك ثلاثة اشخاص بدرجة نائب مدير يقومون بتقديم المساعدة للأزمة لنا في قيادة المكتب هم (اللواء رونالد. جونسون من جيش الائتلاف نائب قيلق مهندسو الجيش الامريكي) و(السيد لوراس كرندل نائب وكالة التنمية الدولية الامريكية المنتدب لمكتب إدارة البرنامج) اضافة الى (مسؤول عراقي كبير سيكون بمرتبة نائب) وسنعمل معاً من أجل تأمين البداية الجديدة لشعب العراق الذي هو بحاجة إلى صديق حيوي مثل الولايات المتحدة الامريكية وبذلك فأن مهمتنا ليست للاعمار فقط وانما لخلق روابط وثيقة وخلق علاقات متينة بين شعبي العراق والولايات المتحدة الامريكية وتحقيق مستقبل زاهر ومصالح متبادلة بين البلدين.

الاعمار أولاً

وشرح ناش تفاصيل ادارة برنامج الاعمار وكيفية استخدام المبلغ المذكور قائلاً أن عمليات اعمار البنية التحتية هي اكثر بعدأمن الانشاء وان المبلغ (12) مليار و (600) مليون دولار مستصرف للاعمار في قطاعات (النفط، الكهرباء، المياه، الأمن، العدالة، النقل، والاتصالات، إضافة إلى الأشغال العامة والنباني والتعليم والصحة) ويكون التمويل لتلك المشاريع على شكل دفعات من المبلغ المذكور حيث تعطى خمسة مليارات دولار في شهر آذار لادارة المشاريع الانشائية فيما توزع (خمسة) مليارات و(800) مليون دولار على الدى الزمني على المشاريع غير الانشائية و(مليار) و(800) مليون بوساطة الوكالة الامريكية للتنمية العالمية لمشاريع مختلفة تخص البنية الاساسية للعراق و(مليار) دولار ستخصص لمشاريع انشائية وللامن العام ومقاولات اخرى فيما تعطى (800) مليون دولار بوساطة مهندسي جيش الولايات المتحدة لانشاء مشروعات مهمة ومفيدة للشعب العراقي ويكون هناك مبلغ (ربعة) مليارات تحفظ في لوقت لحاضر كمبلغ احتياطي للاستفادة منه في وقت لاحق حيث إن المشاريع التي ستنفذ تحت اشراف ادارة البرنامج أكثر من (الفي) مشروع فيما سيتم تخصيص (خمسة) مليارات و(800) مليون لتوفير لعدات والتجهيزات و لمواد اللازمة لدعم اعادة البنية التحتية وتوسيع نظم الحاسبات للمراقبة والسيطرة على مختلف نظم الادارة والتشغيل وكذلك توفير التجهيزات والآلية لجهات الشرطة والدفاع المدني وبعض التجهيزات الخاصة بالمدارس والمؤسسات الحيوية الاخرى.

199 مليون دولار لمشاريع واسط

وقال إن اول المشروعات التي بوشر العمل فيها فعلاً مشروع تأهيل قاعدة للجيش العراقي الجديد في مدينة النعمانية بمحافظة واسط (160) جنوب بغداد حيث تولت تنفيذ هذا المشروع الكبير شركة (تكني ارشام الأمريكية) إلى جانب عدد من المقاولين العراقيين وبكلفة (65) مليوناً و(449) الفاً و (155) دولاراً حيث سيتم بناء مناطق سكنية للجنود (ثكنات) وساحات للتدريب وقاعات ومسجد وماكن للراحة ومواقف للسيارات اضافة إلى الاجنحة الادارية والخدمية الاخرى وفي هذا الصدد والحديث (للامير ال ناش) فان محافظة واسط لها نصيب كبير من المشاريع التي يشرف عليها مكتب ادارة برنامج اعمار العراق ستنفذ على مراحل وحسب الاولويات ففي المرحلة الاولى تم تخصيص مبلغ (100) مليون دولار لمشاريع الاشغال العامة والمباني و(36) مليون دولار لمشاريع الكهرباء و(17) مليون دولار للصحة والتعليم و(16) مليون لمشاريع النقل والاتصالات و(30) مليون دولار لتأهيل ودعم قوات الحدود وزيادة قدراتها وتحديث مستلزماتها مع تأهيل وتطوير للخافر لحدودية وانشاء مجمع حدودي موحد.

ومما تجدر الاشارة اليه ان الادميرال البحري للتقاعد ديفيد حي. ناش باشر عمله مدير أمكتب ادارة برنامج اعمار العراق في الشهر السابع عام 2003 وله (38) عاماً خبرة في مجال البناء والادارة والتصميم في برنامج البحرية الامريكية والقطاع الخاص.

في دراسة للمرور العامة خلال الربع الاول من عام 2004

28حادثاً مرورياً يودي بحياة 6 أشخاص ويجرح (23) آخرين يومياً

بغداد/ افراح شوقي

كشفت دراسة حديثة أعدتها مديرية المرور العامة خلال عام 2004 أن حوادث الطريق ازدادت بشكل كبير في الآونة الأخيرة حيث يموت (21) شخصاً لكل مئة مركبة تتصادم وبلغ متوسط عدد الحوادث في العراق (1253) حادثاً سنوياً وعدد القتلى (2186) والجرحى (8421) للفترة من 89-2002 وأن (28) حادثاً مرورياً يقع يومياً يؤدي لقتل 6 أشخاص وجرح (23) آخرين.

وقال الدكتور محمد سلمان لحسوني مدير برنامج الوقاية من العنف والأذى في وزارة الصحة أن لوزارة تستعد الآن للاحتفال بذكرى تأسيس منظمة الصحة العالمية التي تأسست عام 1946 والاحتفال هذا العام تحت شعار (سلامة الطرق في منع الحوادث) لما يشكله هذا الموضوع من وباء حقيقي يقضي على أرواح الكثيرين ويعوق الآخرين ويسبب فقر ألعوائل المتضررة.

وأضاف لقد بينت الإحصاءات الرسمية العالمية انه في عام 2002 توفي ما يقرب من مليون وعشرين مليون بسبب حوادث الطرق وأن خمسة أضعاف هذا الرقم يصابون بالعوق مدى الحياة وان 2-3 آلاف إنسان يموتون يومياً في الحوادث ويصابهم 25 ألفاً يومياً يصابون بالعوق مدى الحياة.

وقد وجد أن الحوادث المرورية الأن تشكل السبب التاسع للموت في العالم وستصبح في عام 2020 السبب الثالث للموت في حال استمرار الأسباب المؤدية للحوادث دون تداخل الأطراف ذات العلاقة.

وأوضح الدكتور لحسوني أن ازدياد حوادث المرور سيكون واضحاً في الدول واطئة الدخل أو المتوسطة بسبب عدم الاهتمام الكافي بالشروع في وضع وصيانتها بشكل كافٍ مقابل ازدياد ظاهرة اقتناء السيارات والسفر على الطرق الدولية.. وفي العراق تشكل ظاهرة سيارات النفيسات وضعف إجراءات الرقابة على سائقي السيارات ممن لا يحملون رخصة أو دون السن القانونية للقيادة علاوة على إهمال مستلزمات الأمان في السيافة أهم أسباب مشاكل وحوادث الطرق، إضافة إلى ازدياد عدد السيارات في الشوارع، بمقدار ثلث العدد السابق للفترة ما قبل الحرب.

وأكد الدكتور لحسوني أنه تم التنسيق مع الجهات ذات العلاقة لتقليل حوادث المرور مثل (وزارات النقل والعدل والداخلية والتربية والأشغال العامة ومديرية المرور العامة لاتخاذ الإجراءات التي من شأنها تقليل حوادث الطريق.

وقد وجهت دائرة الوقاية الصحية كتباً رسمية إلى الجوامع والكنائس والمدارس لتخصيص وقت في خطبة الجمعة في الأسبوع الأول من شهر نيسان لتقبل وأيام الأحد بالنسبة للأخوة المسيحيين للوعظ والإرشاد حول الموضوع والوقاية من حوادث الطرق وكذلك لحال مع إدارات المدارس وتوعية الطلاب بضرورة اتخاذ مستلزمات لحيطة والتزام حزام الأمان وتحديد السرع والتداء بتوفير الإضاءة الجيدة للسيارات.